المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 21 آيار 2026
No.21 May 2026

العلاقات العراقية ـ التركية (ملف أزمة المياه في العراق)

م.د زهراء عباس هندي
جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية
zahraa.hindi@uobasrah.edu.iq

الملخص بالعربية:

تشهد العلاقات بين العراق وتركيا توترًا مستمرًا بسبب ملف المياه، الذي يُعد من أبرز القضايا الاستراتيجية بين البلدين. يعتمد العراق بشكل كبير على نهري دجلة والفرات كمصدر رئيسي للمياه، وهما ينبعان من الأراضي التركية. قامت تركيا بتنفيذ مشاريع مائية ضخمة ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، والذي يتضمن بناء سدود كبيرة مثل سد إليسو، مما أدى إلى انخفاض تدفق المياه إلى العراق. هذا الانخفاض تسبب في تفاقم أزمة المياه في العراق، مؤثرًا على الزراعة، والأمن الغذائي، والبيئة. من جهة أخرى، تؤكد تركيا أن هذه المشاريع ضرورية للتنمية الاقتصادية وتوليد الطاقة، وتشير إلى أن العراق يعاني أيضًا من سوء إدارة الموارد المائية والهدر. يسعى الطرفان إلى التوصل إلى اتفاقات مشتركة لإدارة الموارد المائية بشكل عادل، إلا أن الخلافات لا تزال قائمة بسبب غياب اتفاق قانوني ملزم لتقاسم المياه.

كلمات مفتاحية : العراق ، تركيا ، المياه

Iraqi-Turkish Relations (The Water Crisis in Iraq)

Dr. Zahraa Abbas Hindi
University of Basra / College of Education for Humanities

Summary

Relations between Iraq and Turkey have been strained due to the water crisis, which is one of the most critical strategic issues between the two countries. Iraq heavily depends on the Tigris River and Euphrates River as its main water sources, both originating in Turkey.Turkey has developed large-scale water infrastructure under the Southeastern Anatolia Project (GAP), including dams such as the Ilisu Dam. These projects have reduced water flow into Iraq, worsening its water crisis and impacting agriculture, food security, and the environment.Turkey argues that these projects are essential for its economic development and energy production, and also points to inefficient water management within Iraq.Despite ongoing negotiations, both countries have yet to reach a binding agreement on fair water sharing, leaving the issue unresolved.

Keywords: Iraq, Türkiye, Water

المقدمة

تمثل منطقة الدراسة موقعاً استراتيجياً مهماً فهي حلقة وصل بين القارات الثلاث, والجسر الرابط بين الخليج العربي والبحر المتوسط؛ لذا اكتسبت العلاقات بين الدولتين أهمية خاصة بحكم موقعهما, وتاريخهما, ودورهما في المنطقة, إذن يحق أنْ يكون لتركيا دور إقليمي فاعل في العراق يتماشى مع

أهمية موقعها وإرثها الحضاري والإسلامي ومصالحها السياسية والاقتصادية على أنْ لا يكون على حساب المصالح السياسية للعراق. كما أن مشكلة شحة المياه تعد من أهم المشاكل التي تواجهها المجتمعات الإنسانية والتي ترجع أسبابها الى تراجع كميات المياه فضلا عن سياسات دول المنبع التي تحاول أن تتحكم في كميات المياه المنسابة الى الدول الأخرى , لإستخامها في أغراض سياسية و إقتصادية للضغط على الدول الأخرى. إن المنطقة العربية تعد من أكثر المناطق تأثرا في سلبيات هذه المسألة لا سيما سوريا و العراق , لأنهما يتأثران و بشكل كبير بما تحدده تركيا من كمية المياه المنسابة إليهما.

مشكلة الدراسة

انطلقت الدراسة لتجيب عن الأسئلة التالية :

ما هي سياسة تركيا المائية وكيف أثرت على واقع العلاقات مع العراق ؟

ما العوامل الجغرافية التي تؤثر سلبياً أو إيجابياً في العلاقات بين الدولتين ؟

هل خطط العراق جيوبوليتيكيّاً لبناء علاقة قوية مع تركيا ؟

كيف يمكن أن تكون المياه عاملا مؤثرا في نشوب الصراعات الدولية ؟

فرضية الدراسة

بُنِيَت الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تؤدي العوامل الجغرافية دوراً متبايناً ومؤثراً في بناء علاقات العراق مع تركيا.

الفرضية الثانية: إنَّ التوازن في سياسة العلاقات الخارجية بين العراق وتركيا أساس لعلاقات اكثر استقراراً ونفعاً بين الدولتين.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تأكيد أهمية مبدأ التوازن السياسي مع تركيا من خلال تحليل عوامل الجغرافية السياسية للدولتين تحليلاً شاملاً من أجل تسليط الضوء على مكامن القوة والضعف الجيوبوليتيكية في كل مقوم منها لتوجيه العلاقات بين الدولتين بما يحقق المنفعة السياسية للدولتين, فضلاً عن استشفاف واقع العلاقات ومستقبلها الجيوبوليتيكي بين الدولتين.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من القيمة التي يتمتع بها الموقع الجغرافي للدولتين في منطقة الشرق الأوسط, والجوار الجغرافي بين الدولتين وتأثير ذلك في العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما ممّا يتطلب من الباحث الإحاطة بطبيعة العلاقات بينهما, فضلاً عن تحديد عوامل القوة والضعف الجيوبوليتيكية لما لها من أهمية في بيان شكل العلاقات الدولية بين العراق وتركي

الفصل الأول

المقومات الطبيعية للعراق و تركيا

أولاً: الموقع الفلكي والخصائص المناخية المرتبطة به

تشغل الدولتان (العراق وتركيا) الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا, فالعراق يقع بين خطي طول (-45 ,38°- 48, 45°) شرقاً, أمّا بالنسبة لموقعه من دوائر العرض فيمتد من دائرة عرض (20 -5 29) شمالاً حتى دائرة (50 -22 37) شمالاً، وبذلك فهو يقع بين نحو ثماني دوائر من دوائر العرض. يُوصَف مناخ العراق بأنّه حار جاف صيفاً وبارد ممطر شتاءً, فضلاً عن التباين المناخي النسبي من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب فمن البديهي أنْ يؤدي ذلك إلى تنوع الإنتاج الزراعي والصناعي, فضلاً عن اختلاف مواعيد الحصاد بين المحافظات الشمالية, والوسطى, والجنوبية من العراق, أمّا تركيا فتقع جغرافياً في نصف الكرة الشمالي ضمن قارتي آسيا وأوربا, إذْ تقع فلكياً بين دائرتي عرض (36 –42) شمالاً, وخطي طول (26 – 44) شرقاً, خريطة (1) وهي بذلك ضمّت ست دوائر عرض شمالاً ممّا أدّى إلى ظهور أقاليم مناخية مختلفة الخصائص من حيث درجات الحرارة وكميات الأمطار ومواسمها, وهذا التنوع المناخي ينعكس إيجاباً على تنوع النشاط الزراعي والصناعي ومن ثمَّ على ثقلها السياسي[1],

الأقاليم المناخية في العراق

قُسمـــت الأقاليم الـــمناخية في العـــراق على ثلاثـــة أقـــاليم وهـي:

- إقـليم مـناخ الـبحـــر الـــمتوسط (شبه الرطب) الذي يتمثل بالمنطقة الجبلية الممتدة من شمال غرب محافظة نينوى حتى الجزء الجنوبي الشرقي من محافظة السليمانية, يشغل مساحة تبلغ (24700 كم2) وبنسبة (5.7 %) من مساحة العراق البالغة (435052 كم2), ويتسم هذا المناخ بانخفاض درجات الحرارة انخفاضا كبيراً خلال أشهر الشتاء (كانون الأول وكانون الثاني وشباط وآذار) وارتفاعها صيفاً(تموز وآب وأيلول) مع سيادة الجفاف وتساقط الثلوج بكميات كبيرة.
- إقليم المناخ شبه الجاف وهو مناخ انتقالي يقع بين المناخ شبه الرطب والمناخ الجاف, يسود في المنطقة شبه الجبلية, ويمتد مكانياً على شكل شريط ابتداء من شمال غرب سنجار حتى جنوب شرق خانقين, ويشغل مساحة تُقدَّر بنحو (50800 كم2) وبنسبة (11.7%) من مساحة العراق. يتّسم بارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف وانخفاضها خلال فصل الشتاء.
- إقليم المناخ الجاف الذي يسود في الجزء الجنوبي من المنطقة شبة الجبلية وفي منطقتي الهضبة الغربية والسهل الرسوبي, وتبلغ المساحة التي يشغلها (359500 كم2) وبنسبة (82.6 %) من مساحة العراق. يتصف بارتفاع دراجات الحرارة خلال فصل الصيف وبقلّة كمية الأمطار التي تتراوح بين (100- 200 ملم).

الأقاليم المناخية في تركيا

أمّا تركيا, فتُصنَّف إلى ثلاثة أقاليم مناخية[2] وهي:

---

[1] عبدالله سالم المالكي, جغرافية العراق, دار الكتب لطباعة والنشر, جامعة البصرة, البصرة, 2010, ص37-39

[2] رؤوف رستم حمادي فياض الراجحي, الدور الجيوبوليتكي المعاصر لتركيا في منطقة الشرق الأوسط/دراسة في الجغرافية السياسية, رسالة ماجستير, كلية التربية- ابن رشد, جامعة بغداد, 2011, ص70.

- مناخ البحر المتوسط الذي يسود في المناطق الساحلية الجنوبية والغربية المشرفة على البحر المتوسط وبحر إيجه إذْ تتميز المنطقة بوفرة أمطارها التي تتراوح بين (500 – 1000) ملم وترتفع إلى أكثر من ذلك في المناطق الداخلية المرتفعة التضاريس, وتتركّز أمطارها في فصل الشتاء ويكون صيفها جافاً, وتقع ضمن نطاق هذا الإقليم سواحل بحر مرمرة و الجهات الغربية من إقليم البحر الأسود[3].
- ومناخ البحر الأسود الذي يظهر على طول ساحل تركيا على البحر الأسود ويعد من أغزر جهات تركيا في كميات التساقط المطري اذ تستلم كمية الأمطار نحو (800 -1200 ملم) سنوياً و إنَّ تأثير البحر الأسود واضح مناخ هذا الإقليم. والسمة المميزة لهذا الإقليم ارتفاع نسبة الرطوبة بسبب أمطارها الدائمية, إلّا أنَّ غالبية الأمطار تهطل في الخريف والشتاء بفعل المنخفضات الجوية التي تؤثر في المنطقة,
- إقليم مناخ هضبة الأناضول الذي يتمثل في الأقسام الداخلية من هضبة الأناضول وأرمينيا التي يتخذ فيها التساقط طابعاً ثلجياً, وأنَّ التطرف بدرجات الحرارة وقلة الرطوبة والأمطار من السمات الرئيسة لهذا الإقليم البعيد عن التأثيرات البحرية, كما في خريطة (1).

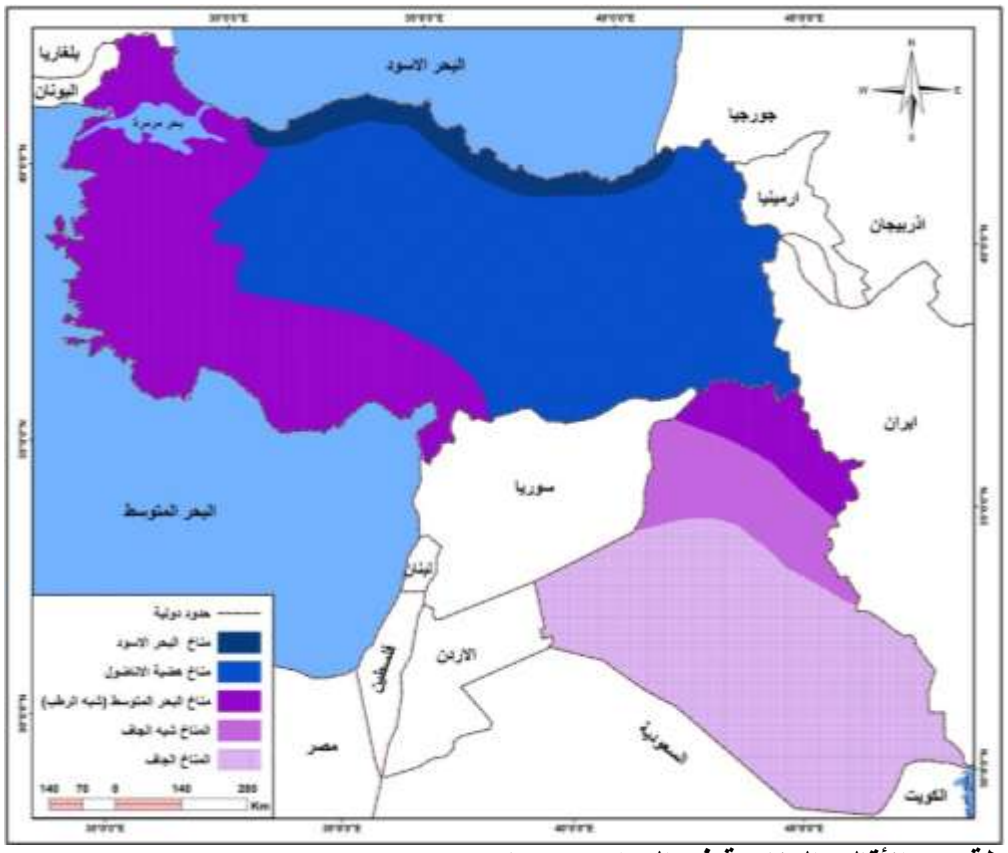

خريطة (1) الأقاليم المناخية في العراق وتركيا

المصدر اعتمادا على: - عبدالله سالم المالكي, جغرافية العراق, الطبعة الثانية, العراق, 2010, ص39.

يتميز الموقع الفلكي للعراق وتركيا بأنَّهُ حدّد الأقاليم الاقتصادية, وقد برز ذلك في التنوع البيئي الذي ساعد على العمل طيلة العام بما يمكن أنْ يحّقق درجة من الاكتفاء الذاتي لو تم الاستثمار بشكل جيد للموارد المتاحة على الأرض وفق استراتيجية اقتصادية تنموية الأمر الذي ينعكس على قوة الدولة بحيث يستطيع من خلالها سد

[3] علي محمد الحمادي موسى, جغرافية القارات, دار الفكر, سوريا, 2006, ص 257.

متطلباته الغذائية وتقليل الفجوة الغذائية،وتوفير متطلباته الصناعية من المواد الأولية، ودخول الفائض في التبادلات التجارية إلّا أنَّ الواقع يتحدث عن أنَّ تركيا أصبحت سلّة الغذاء والشرق الأوسط على حين يمثل العراق

مستهلكاً لإنتاجها, فتنوع مناخ تركيا نتج عنه تنوع في إنتاجها الاقتصادي ولاسيما الانتاج الزراعي مع تخصص إقليمي بين محاصيل البحر المتوسط ومحاصيل المناطق الحارة و محاصيل المناطق الباردة في الأقاليم الجبلية, إذْ تخصّصت منطقة الهضبة والشرق والجنوب الشرقي بزراعة الحبوب والفواكه على سواحل البحر المتوسط والبحر الأسود؛ بسبب الأمطار الغزيرة ممّا ساعد على التوسّع في حجم المساحات المزروعة وتنوع الإنتاج الزراعي وتحقيق فائض زراعي, ممّا أعطى هذا قوة للسياسة التركية في علاقتها الخارجية السياسية والاقتصادية مع العراق.

إنَّ الموقع الفلكي للعراق وخصائصه المناخية المرتبطة به قد حدد نوع النشاط الزراعي السائد ومن ثَمَّ بيان مستوى الأمن الغذائي المتحقق الذي يُعد ركيزة مهمة لأمنه الوطني وسيادته؛ ذلك لأنَّ العجز المستمر في إنتاج الغذاء جعله غير قادر على توفير مفردات سلة الغذاء لأبناء شعبه. وبذلك سيكون معتمدا على الدول الأخر ولاسيما تركيا في سد احتياجاته الغذائية، وهذا بدوره سيجعل أمنه السياسي هشاً. فمن الثابت أنَّ الوفرة الغذائية من شأنها أنْ تقوي دعائم الأمن الداخلي والخارجي للدولة, ولكن عدم تبني سياسة زراعية واضحة مع ضعف الاهتمام بها, أسهما في عدم الاستفادة من التنوع المناخي, الأمر الذي لم يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية ممّا ارتد بشكل سلبي على قوة الدولة العراقية اقتصادياً, فتحقيق الأمن الغذائي يُعَدُّ من المسائل المهمة؛ لذا ينبغي على الدولة اللجوء لسياسة التنمية الزراعية الشاملة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي العراقي وتطويره وتحسينه كماً ونوعا من خلال تكثيف الاهتمام بالقطاع الزراعي وصولا إلى الاكتفاء الذاتي ولاسيما أنَّ العراق يمتلك الموارد الطبيعية المتمثلة بالأرض والمياه وكذلك يمتلك الموارد البشرية, وما إغراق السوق العراقي بالمنتجات المستوردة إلّا دليل على تدني الإنتاج الزراعي وانكشاف السوق العراقي ممّا يعرّض أسعار السلع للتقلبات وهذا من شأنه إضعاف قدرة صانع القرار السياسي على حماية المستهلك.

وبحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء التي تُشير إلى أنَّ نسبة مستوى الفقر في العراق بلغت (23%) من سكان العراق البالغ نحو (35095772 نسمة) لعام 2013 أي أنَّ ربع سكان العراق على أقل تقدير يعيشون تحت خط الفقر وإنَّ تفشّي ظاهرة الفقر والجوع يُشكل تهديداً لحاضر العراق في ظل غياب البطاقة التموينية, وإنَّ هذا المؤشر المهم يُشكّل قاعدة لبناء السياسات من أجل رفع مستوى معيشة الفرد العراقي ولاسيما أنَّ العراق يمتلك من الموارد والقدرات التي تؤهله لتجاوز خط الفقر والانتقال إلى مرحلة الرفاهية بشكل سريع, وأظهر مسح

الأمن الغذائي الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمية أنَّ عدد السكان في العراق غير المُؤَمّنين غذائياً لعام 2013 قُدِّر بـ (1052873 نسمة) بنسبة (3%) من السكان البالغ (35095772 نسمة) لعام 2013, ويُضاف إليهم (7721069 نسمة) وتمثل 22% من السكان العراق الذين يعتمدون بشكل كامل على نظام البطاقة التموينية, وقُدِّرت أعداد السكان المُعّرضين إلى أنْ يُصبحوا غير مُؤمّنين غذائياً (11160455 نسمة) أي ما نسبته (31.8%) من السكان, ونستنتج من ذلك أنَّ (25%) من سكان العراق والبالغ تعدادهم (8773943 نسمة) هم تحت خط الفقر, إذن (43.2%) من سكان العراق هم الآمنون غذائياً والبالغ تعدادهم (15161374 نسمة), وفي حال تعرض المُعّرضين إلى أنَّ يُصبحوا غير مُؤمّنين غذائياً لانعدام الأمن الغذائي, سترتفع نسبة مَنْ هم تحت خط الفقر إلى (56.8%) من سكان العراق والمقدر عددهم (19934398 نسمة) وهي نسبة كبيرة ممّا يشكل ضعفاً سياسياً في العلاقات الدولية للعراق وهنا تبدأ بوادر الخطر سياسياً من خلال انكشاف أمنه الغذائي.

أخذت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح والرز بالتذبذب, فبعد أنْ بلغت نسبة (55% و47.5%) ما قبل عام 2003 وهي نسب جيدة؛ بسبب الدعم المالي والفني للحكومة عبر توفير مستلزمات الزراعة من البذور المُحسنة والأسمدة

الكيمياوية وغيرها تراجعت إلى (33% و26.5%) لعام 2010 بسبب ضعف اهتمام الدولة بالزراعة والجفاف الذي تعرض لها المحصولان, أمّا محصولا الشعير والذرة الصفراء فلم تحدث فجوة غذائية لهما؛ فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي(100%) لكل منهما لعام 2010[4].

وتشير المجموعة الإحصائية التركية إلى أنّ تركيا مُنتِج زراعي رئيس للقمح الذي يُعد من أهم المحاصيل الزراعية؛ إذْ تحتل تركيا المرتبة الثالثة بين الدول الآسيوية المنتجة للقمح بعد الصين والهند, ويُزرع في أزمير وغرب هضبة الأناضول، إذْ تُقدَّر حصته الإنتاجية بنحو (20100 ألف طن) بنسبة(61 %) من الإنتاج الإجمالي للحبوب البالغ (32680 ألف طن) لعام 2013. وتتمثل صادرات تركيا الزراعية الرئيسة بالمحاصيل الحقلية والصناعية والفواكه والخضر, وهذا يدل على وجود الاكتفاء الذاتي لتلك المنتجات الزراعية وذلك لتوافر مقومات الإنتاج الزراعي كافة واستخدام تركيا للوسائل الزراعية الحديثة واعتماد أسلوب الزراعة الرأسية وغيرها من الوسائل المتبعة لتطوير الإنتاج الزراعي. لاحظ جدول (1).

جدول (1) النسبة المئوية لمؤشر التبعية الغذائية والاكتفاء الذاتي للمنتج المحلي للعراق وتركيا ودول مختارة لعام 2012

الدولة	مؤشر التبعية الغذائية (%)	الاكتفاء الذاتي للمنتج المحلي (%)
العراق	81.5	18.5
تركيا	48.3	51.7
السعودية	62.7	37.3
مصر	77	23
قطر	59.6	40.4
إيران	62.9	37.1

المصدر: Overpopulation Index,2012.

ثانياً: الموقع الجغرافي والخصائص المرتبطة به

يُعَدُّ الموقع واحداً من أهم العوامل الجغرافية المؤثرة في ملامح الجغرافية السياسية الداخلية والخارجية للدولة إذا ما تم توظيفه لخدمة الدولة؛ لأنَّه يمثل القلب النابض للمكان, فهو يعد من أكثر خصائص البنية الطبيعية تأثيراً في

[4] عبد الرسول جابر إبراهيم, عقيل حميد جابر, واقع ومستقبل الأمن الغذائي في العراق في ضوء إنتاج واستهلاك المحاصيل الاستراتيجية, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية, العدد(9), جامعة واسط, 2013,ص 9.

تحديد قوة الدولة ورسم خريطة علاقاتها السياسية الإقليمية والدولية[5]؛ لذا يمكن النظر إليه من جوانب عدة وكما يلي:

[1] الموقع الجغرافي بالنسبة لليابس والماء

يُعَدُّ الموقع عاملاً مهماً في قيمة الدولة السياسية من حيث علاقته باليابس والماء؛ لأنَّهُ يوجّه سياستها نحو اتجاهات معينة ويحدّد طبيعة مصالحها مع دول الجوار؛ لذا اختلفت الدول في صفتها الموقعية بين الدول البحرية والدول القارية, فالدول البحرية تحظى بأهمية بارزة بحكم انفتاحها على العالم الخارجي, على حين تقع الدولة القارية تحت رحمة جيرانها من الدول البحرية ممّا يؤدي إلى خلق التبعية لتلك الدول[6], فالموقع القاري للعراق مكّنَهُ من أنْ يسيطر على خطوط الاتصال والتجارة الدولية البرية لوقوعه بين ملتقى قارات العالم القديم, أما تركيا, فهي تمتلك موقعاً قارياً يتوسط قارات العالم القديم (آسيا وأفريقيا وأوربا), أنظر خريطة (2),

فهما يشغلا الجزء الجنوبي الغربي من القارة الآسيوية ويحتلا موقعاً جيوبوليتيكياً فاعلاً في الشرق الأوسط, وممّا زاد من أهمية موقعيهما قربهما من الأسواق التجارية العالمية. إلّا أنَّ تقدم وسائل الاتصال حديثاً عمل على تقليل أهمية الموقع, إنَّ لموقع العراق القاري مع وجود إطلالة يسيرة على الخليج العربي البالغة (64 كم) أثرَهُ البارز في التوجّه البري لفعالياتَّ الدولة الاقتصادية نحو دول جوارها الجغرافي؛ لذا استغلت تركيا حاجة العراق لمنفذي بري وبحري (البحر المتوسط) لتصدير منتجاتها النفطية واستيراد ما يحتاجه من جهة وحاجة تركيا لمعبر بري لتركيا نحو الخليج العربي ممّا يجعل استقرار العراق وانفتاحه على تركيا ضرورتين قصوتين لكلتا الدولتين المجاورتين وأمّا قطيعة العراق مع تركيا لسبب ما فسيمنع العراق من الاستفادة من موقعه الوسيط بين هذه النقاط.

خريطة (2) موقع العراق وتركيا بالنسبة للعالم

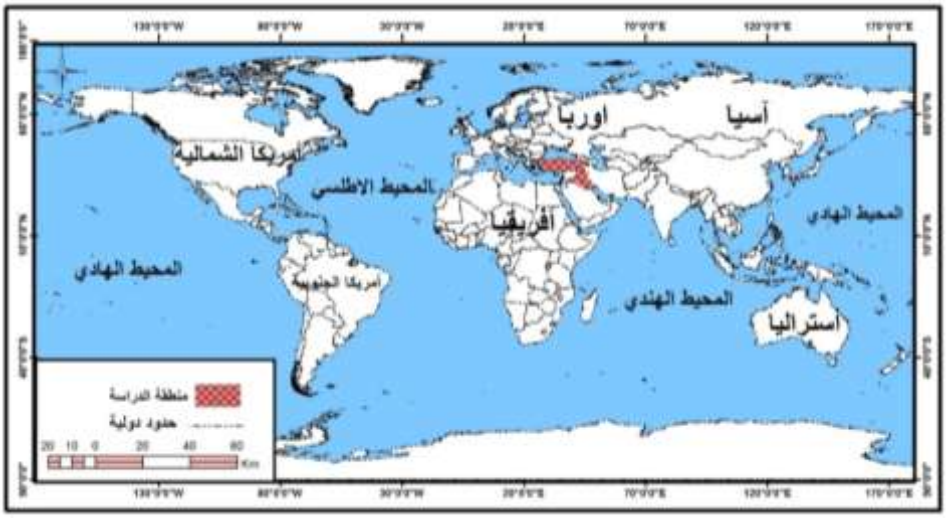

المصدر اعتمادا على: Political Map of the World, Australia, 2007

---

[5] رضا محمد السيد سليم, الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة, رسالة ماجستير, كلية الآداب, جامعة الزقازيق, مصر, 2008, ص77-78.

[6] Richard, Muir. Modern Political Geography. The Macmillan Press Ltd. London,1975,p:57.

[2] موقع الجوار:

يخدم موقع الجوار الجغرافي مصالح الدول المتجاورة؛ لأنَّهُ يسهم في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية في زمن السلم, ويكون موقع الجوار سلبياً عندما تُحاط الدولة بمجموعة دول تختلف عنها سياسياً وإيديولوجياً أو تتباين عنها من حيث القوة ممّا يُولّد مشاكل سياسية واقتصادية عديدة[7].

يتميز العراق بوقوعه ضمن إطار جغرافي تحدّهُ دولتان أجنبيتان هما تركيا إذْ تبلغ طول الحدود العراقية - التركية (377 كم) بنسبة (10.7%), وإيران التي يبلغ طول حدودها مع العراق (1300 كم) بنسبة (36.9%), وأربع دول عربية وهي (سوريا من جهة الشمال الغربي بحدود (600 كم) بنسبة (17%) ومن جهة الغرب المملكة الأردنية الهاشمية بحدود طولها (178 كم) بنسبة (5%), ومن جهة الجنوب الغربي فتحدّه المملكة العربية السعودية بحدود طولها (812 كم) بنسبة (23%) ومن جهة الجنوب فتحدّه الكويت بحدود طولها (195 كم) بنسبة (5.6%) من مجموع أطوال حدود العراق البالغة (3526 كم), فضلاً عن حدود مائية محدودة الامتداد تُقدَّر بـ (64 كم) على رأس الخليج العربي بنسبة (1.8%) من مجموع أطوال الحدود العراق مقارنةً بحدوده البرية التي تبلغ (3462 كم) بنسبة (98.2%) من إجمالي طول الحدود العراقية, جدول (2).

جدول (2) أطوال الحدود البرية والبحرية بين العراق ودول جوارها الجغرافي

منطقة الحدود	طول الحدود(كم)	النسبة المئوية (%)
العراق – تركيا	377	10.7
العراق – إيران	1300	36.9
العراق - سوريا	600	17
العراق - الأردن	178	5
العراق - السعودية	812	23
العراق – الكويت	195	5.6
العراق – الخليج العربي	64	1.8
المجموع	3526	100

المصدر اعتماداً على:

- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية السنوية , 2013, العراق, 2014, ص7.

- حسن خليل حسن المحمود, خصائص الساحل العراقي/ دراسة جغرافية, أطروحة دكتوراه, كلية الآداب, جامعة البصرة, 2006, ص1.

ونستنتج من ذلك أنَّ العراق من الدول شبه الحبيسة وهذا أثّر في موقعه تأثيراً سلبياً وفي قوته ومن ثَمَّ في علاقاته الدولية, فمجاورة العراق لدول أقوى منه مادياً واقتصادياً وعسكرياً – تركيا وإيران والسعودية - ستضطرّه إلى

[7] عبدالرزاق حسين, الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية, مصدر سابق, ص297.

اتباع سياسة التابع لتلك الدول التي أخذت تتدخل في شؤونه الداخلية ولاسيما عندما لا يمتلك الساسة القدرة على اتخاذ مواقف سياسية قوية لارتباطاتهم الإقليمية والدولية وعدم انسجامهم فيما بينهم, إلّا أنَّ موقعه البري عزز من أهميته الموقعية، فإنّ موقعه بين البحر المتوسط من جهة والخليج العربي من جهة أخرى جعل منه جسراً أرضياً موصلاً بين طرق المواصلات البحرية في جنوب شرق آسيا وطرق المواصلات البحرية في جنوب أوروبا.

[3] الموقع الاستراتيجي:

هو الاستخدام العلمي والفني للموقع بما يُتيح للقوى المسيطرة عليه التمتع بالمزايا السياسية والاقتصادية والعسكرية في زمن السلم والحرب إذن هو محور ارتكاز مهم في قوة الدول, ففي زمن السلم يتم التحكم بحركة

التجارة وفي زمن الحرب يُستفاد منه لبناء القواعد العسكرية في أماكن محددة[8], فقد أخذت الدولتان حظهما من

اهتمام النظريات الجيوبوليتيكية على الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي. حيث تحتل منطقة الدراسة مكانة جغرافية مهمة منذ القدم لكونها حلقة وصل لخطوط المواصلات التجارية بين قارات العالم القديم وكذلك موقع الدولتان على البحار المفتوحة جعلهما تتصلان بالعالم مما عزز الأهمية الأستراتيجية لهما.

ثالثاً: مساحة الدولة

تتأثر القيمة السياسية للدولة بحجمها, فلا يمكن تصور قوة دولة بعيداً عن كبر مساحتها؛ لأنَّ الدول صغيرة المساحة تشعر دائماً بأنّها مُقيّدة بمساحتها الضيّقة, فاتساع مساحة الدولة يعني تنوعاً مناخياً ينعكس على تنوع إنتاجها ممّا يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي ومنَ ثَمَّ الاكتفاء الغذائي وكل ذلك يؤدي إلى امتلاك القدرة على استيعاب الزيادة السكانية[9], أنَّ قيمة المساحة الفعلية للدولة تكون وثيقة الصلة بعدة عوامل منها المساحة وعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي ودرجة تحضرهم, وحجم الموارد الطبيعية وتنوعها وامكانية استغلالها, فضلاً عن مرونة المواصلات وتنوعها وهذا يعني أنّه ليست كل الدول الصغيرة في العالم دولاً ضعيفة, وليست كل الدول ذات المساحة الكبيرة دولاً قوية وغنية؛ إذْ إنَّ غنى الدولة سيكون مرتبطاً بتقدم الدولة العلمي, والتكنولوجي وبنظامها السياسي الديمقراطي ومدى قدرتها على اللحاق بالتطور الصناعي المعاصر.من أجل التخطيط للهجوم والدفاع يمكن اتّباع سياسة إخلاء الأرض وتطبيق المبدأ المعروف (بع الأرض واشترِ الزمن)[10] وعلى الرغم من التطورات التكنولوجية للسلاح إلّا أنَّ هذا لم يُقلّل من الأهمية العسكرية للمساحة, وأنَّ الدول الصغيرة المساحة لا تلبث أنْ تنهار بسرعة فائقة أمام جارتها, أمّا في زمن السلم, فأنّها تُسخّر الجهود كافة لصنع قوة استراتيجية من خلال استثمار مواردها[11].

رابعاً: الموارد المعدنية:

يُعَدُّ العراق دولةً مهمةً في إنتاج الثروات المعدنية التي تُمثِّل بدورها إحدى المعايير المهمة في بيان قوة الدولة ورسم شكل علاقتها السياسية الخارجية؛ فامتلاك الدول للثروات مكسب اقتصادي يؤهّلها لبناء جيش قوي يحميها وتصبح مؤثرة في المستوى السياسي العسكري الإقليمي ورُبَّما الدولي. تتميز الموارد المعدنية بأنّها متباينة من

---

[8] حسام الدين جاد الرب, الجغرافيا السياسية, الطبعة الأولى, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 2008, ص 54.

[9] نافع القصاب وآخرون, الجغرافية السياسية, مصدر سابق, ص41.

[10] محمد أزهر سعيد السماك, الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق, مصدر سابق, ص98.

[11] حسام الدين جاد الرب, الجغرافيا السياسية, مصدر سابق, ص 150.

مكان لآخر وفقاً للتراكيب الجيولوجية؛ لذا أسهمت هذه في تحديد العلاقة بين الدولتين, فالعراق يمتلك أكبر ثروة معدنية إنتاجاً واحتياطاً النفط والغاز الطبيعي؛ فالنفط يحتل المكانة الرئيسة في اقتصاده؛ لذا سعى العراق لتطوير إنتاجه من النفط والغاز الطبيعي بما يمنحه قوة جيوبوليتيكيّة مؤثرة في المنطقة من جهة والقيام بمشاريع مثل الربط بمشروع نابوكو والخط السوري من جهة ثانية[12].

خامساً: الموارد المائية

تُعد الموارد المائية عاملاً من العوامل المؤثرة في قوة الدولة ووزنها السياسي؛ فقد نجم عن ذلك بروز نقاط ضعف جيوبوليتيكية نتيجة للتخلخل السكاني في المناطق التي تشح فيها مصادر المياه. وتقف الأنهار في المرتبة الأولى بين مصادر الموارد المائية؛ لكونها أساس النشاط الزراعي والصناعي والاستهلاك البشري وتتّجلى أهمية

الأنهار عندما تكون الدولة مالكة للمنبع والمجرى, أمّا وجود النهر في أكثر من دولة فتتوقف أهميته على العلاقات

الدولية ومدى الاحترام للاتفاقيات الدولية بين تلك الدول[13].

لقد تم تشخيص مسألة المياه على أنّها ذات ثلاثة أبعاد:

الأول مرتبط بالتغيرات المناخية العالمية؛ والثاني محلي داخلي بسبب سوء إدارة الموارد المائية, والثالث بعد إقليمي بسبب كون مصادر المياه العراقية خارج الحدود العراقية[14].

الفصل الثاني

المقومات السكانية للعراق و تركيا

تتمتع المتغيرات السكانية بدورٍ مهمٍ في تحديد نوع العلاقات السياسية بين الدول فهي مكملة للبنية الطبيعية من حيث الفاعلية والأهمية؛ لأنَّ أغلب المشكلات السياسية في العالم بين الدول ترتكز على الخصائص الجغرافية والاقتصادية[15].

إنَّ مَن يستوطن الأرض ويستثمرها سكانُها, وأحد أهم محاور الارتكاز الأساسية لنجاح الدول وتطورها هو أعداد مواردهم البشرية وإمكاناتهم, فإنَّ ارتفاع عدد السكان الذي يُصاحبهُ ارتفاع في المستوى التعليمي والمهني وفي نسبة الكفاءات العلمية والمهنية يعطي انطباعاً إيجابياً عن مدى الوزن السياسي للدولة وعلاقاتها الخارجية

---

[12] محمد كشيش خشان الموسوي, أثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الآسيوي الجديد/ دراسة في الجغرافية السياسية, رسالة ماجستير, كلية الآداب, جامعة الكوفة, العراق, 2011, ص 105.

[13] محمد أزهر سعيد السماك, الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق, مصدر سابق, ص 120.

[14] وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, الأطلس الإحصائي الزراعي/خارطة الطريق للتنمية الزراعية (الاقتصاد الأخضر), مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء. العراق, 2011, ص 13.

[15] نافع القصاب وآخرون, الجغرافية السياسية, ص58.

سواء كانت علاقاتها الإقليمية أم الدولية, إذن تشغل المتغيرات السكانية دوراً مهماً وحيوياً في تشكيل إطار الدولة وفاعليتها, ومن أجل إعطاء صورة واضحة للعلاقة بين الدولتين.

سنتناول المؤشرات الآتية التي تدخل في هيكل المتغيرات السكانية وتأثرها في العلاقات بين الدولتين وتتمثل بالآتي:

أولاً: حجم السكان ونموهم:

يُعد حجم السكان مقياساً مهماً لقوة الدولة ونموها؛ فهو ذو أهمية في تلبية احتياجات سوق العمل والقوة العسكرية في الدولة, فضلاً عن الأثر البارز في علاقاتها السياسية الداخلية الخارجية إلاّ أنَّ حجم السكان وحدهُ غير مجدٍ؛ فالدولة ذات العدد السكاني الكبير تواجه مشكلة توفير الحاجات الغذائية والمائية والسكنية وقد يُرافق ذلك انخفاض مستويات المعيشة, ومن ثَمَّ حدوث الاضطرابات السياسية[16] .

مالم يقترن بتطور تعليمي وتكنولوجي الأمر الذي يؤدي إلى احتمالين:

- **الأول نشوء الصراعات والنزاعات بين الدول نتيجة لتباين الحجم السكاني,**
- **والثاني نمو علاقات التعاون والاندماج من أجل استثمار موارد الثروة استثماراً جيداً لتأمين احتياجات السكان المتزايدة بفعل النمو السكاني أو ارتفاع المستوى المعيشي[17].**

ومن أجل تحديد أحد الاحتمالين يجب السير مع الخط البياني لتطور الحجم السكاني في العراق وتركيا, فمن خلال تحليل جدول(3) , يبرز بشكل واضح تطور حجم سكان العراق من (26340000) نسمة عام 2003, ثم ارتفع إلى (31895000) نسمة عام 2008 وبمعدل نمو سنوي (4.2%), ومن ثَمَّ ارتفع حجم سكان العراق إلى (35095772) نسمة عام 2013 بمعدل نمو سنوي (2%), أما التوقعات المستقبلية لسكان العراق فتشير إلى أنَّ حجم سكان العراق سيصل إلى (40129000) نسمة بمعدل نمو سكاني (2.8%), ليرتفع إلى (45705000) نسمة عام 2023 وبمعدل نمو سنوي (2.7%).

على حين يشير تطور حجم السكان في تركيا إلى ارتفاع تدريجي بحجم سكان تركيا إذ بلغ حجم سكان تركيا (68994000) نسمة عام 2003, ليصل حجم سكان تركيا إلى (71517000) نسمة عام 2008 بمعدل نمو سنوي (0.7%), ثَمَّ ارتفع حجم سكان تركيا ليصل (76667864) نسمة عام 2013 وبمعدل نمو سنوي (1.4%), أمّا التوقعات المستقبلية لسكان تركيا فتُشير إلى أنَّ حجم السكان سيصل إلى (80551000) نسمة لعام 2018 وبمعدل نمو سنوي بلغ (1%), ثَمَّ يرتفع ليصل إلى (84247000) نسمة عام 2023 وبمعدل نمو سنوي (0.9%), وهذا تراجع لمعدل النمو السنوي التركي للعامين 2013 و 2023 عن معدل النمو العالمي البالغ (2%)؛ وفي المقابل هناك زيادة لمعدل نمو السكان في العراق تفوق معدل النمو في تركيا وهذا مؤشر لقوة جيوبوليتيكية شريطة توافر متطلبات الحياة الأساسية لهم؛ لذا لابد من أنْ تؤخذ الخطط التنموية والتكنولوجية من أجل توظيفها في جميع مرافق الدولة ممّا ينعكس على توازن الدولتين, وأما تباطُؤ معدل النمو السكاني في تركيا فهذا يُشير إلى تبني سياسة تحديد النسل بهدف تحقيق تكافُؤ بين المورد البشري والاقتصادي.

---

[16] يحيى الفرحان, ونعيم الظاهر, الجغرافية السياسية, الطبعة الأولى, الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات, مصر, 2010, ص 132.

[17] باسم عبدالعزيز العثمان, تطور حجم ونمو السكان في إيران وأثره في الواقع الأمني لدول الجوار العربية, شؤون إيرانية, العدد(2), العام الأولى, مركز الدراسات الايرانية, جامعة البصرة, 1999, ص6.

جدول (3) تطور حجم السكان في العراق وتركيا للمدة من (2003 – 2023)

العام / الدولـــة	2003	2008	2013	2018	2023
الـــعراق	26340000	31895000	35095772	40129000	45705000
تـــركيا	68994000	71517000	76667864	80551000	84247000
المجموع	95334000	103412000	111763636	120680000	129952000

المصدر اعتمادا على:

بيانات العراق: وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية السنوية 2012 -2013, العراق, 2014, ص42 .

- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة إحصاء البصرة, تقديرات سكان العراق, العراق, 2013.

بيانات تركيا للعامي 2003 تم استخراجها بالاعتماد على المعادلة الآتية:

الزيادة السنوية للسكان= التعداد اللاحق – التعداد السابق / عدد السنوات بين التعدادين

= 70586 – 67803 / 7 = 397 الف نسمة

- بيانات تركيا: للأعوام 2008 و2013 و 2018 و 2023 اعتماداً على

Turkey's Statistical Yearbook 2012, Turkish Statistical Institute, Ankara, 2013,p33.

يمكن تمييز ثلاثة أنماط من الانحدار الجيوبوليتيكي للدول والمتفق عليه في الدراسات هي: الموجب، والمتكافئ، والسالب[18], إلّا أنَّ العراق لم يخضع لهذا القانون, فسمة انحداره الجيوبوليتيكي هي الانحدار السالب؛ لأنَّ العراق محاط بست دول تُمثل ستة أضعاف سكانه, على حين وقعت تركيا ضمن الانحدار الجيوبوليتيكي الموجب؛ لإنَّ كل نسمة من سكان تركيا يقابلها (2.2 نسمة) من سكان دول جوارها الجغرافي, وبذلك فهي دولة قوية من حيث الحجم السكاني, إلّا أنَّ النسبة التي وصلت لها تركيا تحتاج إلى وقفة, فتركيا تحيطها ثماني دول وهذا الرقم كبير ويضعها في نمط الدول السالبة بحسب القانون, إلاَّ أنَّ هذا التوقع لم يتحقق لإحاطة تركيا بدول قليلة السكان باستثناء إيران والعراق.

إنَّ الانحدار الجيوبوليتيكي الموجب الذي تميزت به تركيا منحها قوة جيوبولتيكية على حين يواجه العراق انحداراً جيوبوليتيكياً سالباً وليس انحداراً شديداً ولهذا فإنَّ الحجم السكاني في كلتا الدولتين له انعكاساته السكانية والاقتصادية والعسكرية والسياسية إلّا أنَّ هذا مشروط بالنوع وليس بالكم فقط, فكلما كانت شريحة كبيرة من السكان فتية وذات تعليم جيد وخبرة فنية وقدرة عالية على حمل السلاح, انعكس ذلك على قوة الدولة, وبشكل يتجاوز في ابداعاته وخبراته وقدراته الحيز الجغرافي لموقعه.

ممّا تقدم يتضح الدور المهم للانحدار الجيوبوليتيكي في العلاقات العراقية – التركية, فإذا كانت العلاقات إيجابية

---

[18] حسين الخولي، الثقل السكاني في السودان، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد (17 – 18)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1990, ص210.

بين الطرفين, وبسبب الحجم السكاني المرتفع لتركيا وجوارها الجغرافي سيؤدي ذلك دوراً مهماً وإيجابياً من خلال استثمار الأيدي العاملة الماهرة منها في مختلف قطاعات الدولة العراقية وهذا سيصب في مصلحة الدولتين اقتصادياً وسياسياً, إذا ما استثمرت الأيدي العاملة والاستثمارات اقتصادية بشكل إيجابي يخدم الدولتين.

ثانياً: كثافة السكان وتوزيعهم الجغرافي:

يرتبط توزيع السكان بالمكان الذي يُعد الركيزة الأساسية لفروع الجغرافية كافة, فالكثافة السكانية تمثل العلاقة بين عدد السكان والمساحة, ومما لا شك فيه تتفاوت الكثافة السكانية من مكان إلى آخر لأسباب طبيعية أو اجتماعية أو اقتصادية أو تاريخية أو لاجتماع كل تلك العوامل معاً.

قُدِّرت الكثافة السكانية في العراق (60.6) نسمة/كم2 عام 2003, ارتفعت إلى (73.4) نسمة/كم2 عام 2008, لتصل إلى (80.8) نسمة/كم2 عام 2013, ويُتوقَّعُ وصول الكثافة السكانية إلى (105.2) نسمة/كم2 عام 2023. كما تتباين الكثافة السكانية من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة؛ إذْ يتضح من جدول (18) وخريطة (6) و(7) أنَّ أعلى كثافة سكانية لعام 2013 تمثلت بمحافظة بغداد إذْ بلغت (1637.2) نسمة/ كم2, فضلاً عن كونها تمثل أعلى نسبة سكانية بلغت (21.2 %) من إجمالي السكان على حين مساحتها لا تتجاوز (1%) من إجمالي المساحة الإجمالية للدولة؛ بسبب كونها تمثل العاصمة ومراكز النشاطات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والدبلوماسية والتجارية في العراق, على حين تُسجّل محافظة الانبار أوطأ كثافة سكانية بين محافظات الدولة, بلغت (11.8) نسمة/ كم2 وهذا ناتج عن كبر مساحة المحافظة والبالغ (31.7%) من إجمالي مساحة العراق على حين لم تتجاوز نسبة سكانها عن (4.6%) من إجمالي سكان العراق, فضلاً عن قلة النشاطات الاقتصادية بأنواعها كافة.

إنَّ توزيع الكثافة العامة لسكان العراق يتركز في محافظة بغداد وبابل وكربلاء بشكل أساس ثمَّ تأتي محافظة البصرة وذي قار والقادسية وكركوك وأربيل والسليمانية ودهوك في المرتبة الثانية, على حين المساحة المتبقية من الدولة اتصفت بقلة سكانها بسبب طبوغرافية المنطقة بحكم وقوعها ضمن منطقة الهضبة الغربية أو وقوعها ضمن منطقة جبلية أو عدم استثمارها بشكل جيد من الدولة وهذا ينعكس من الناحية الجيوبوليتيكية على قوة الدولة. إذن يتوزع سكان العراق بشكل متباين على مساحته مما أنتج مناطق متخلخلة سكانياً ممكن استغلالها لزعزعة الأمن والطمأنينة في الدولة ولاسيما في المنطقة الغربية، وترتفع نسبياً في المنطقة الشمالية حيث استغلت تركيا من خلال إيجاد منافذ سياسية واقتصادية ثنائية مباشرة مع الإقليم من أجل ربط الإقليم اقتصاديّاً وسياسيّاً بالمصلحة الاقتصادية والسياسية لتركية.

تتكون تركيا من إحدى وثمانين ولاية مُوزَّعة على مساحة بلغت (785347) نسمة/كم2 ورافق تلك المساحة الكبيرة تنوع في تكويناتها الجيولوجية ومناخها ومواردها المائية ونشاطاتها الاقتصادية؛ أنَّ توزيع الكثافة السكانية اختلف من مكان إلى آخر في تركيا, إذْ يتركز السكان في المناطق الساحلية في الشمال والجنوب والغرب بسبب استواء أرضها واستثمارها في الإنتاج الزراعي والسياحي مع وفرة الموانئ فيها, بينما تقل الكثافة السكانية بشكل واضح في أجزاء واسعة من وسط البلاد وفي الأطراف الشرقية والشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية بسبب انتشار السلاسل الجبلية والهضاب والصحاري في هذه المناطق من الدولة, إذْ احتلت ولاية إسطنبول أعلى كثافة سكانية لعام 2013 والبالغ (2655.2) نسمة/كم2, ومثلت أعلى نسبة سكانية بلغت (18.4%) من إجمالي السكان على حين لم تتجاوز مساحتها (0.6%) من المساحة الإجمالية للدولة, أما ولاية تونجلي فتُسجّل أوطأ كثافة سكانية مقارنة بولايات الدولة؛ إذْ بلغت (11) نسمة/كم2 بسبب قلة سكانها الذين لم تتجاوز نسبتهم (0.1%) من إجمالي سكان تركيا ضمن مساحة لم تتجاوز (0.9%) من المساحة الإجمالية للدولة, ينظر لخريطة (3).

إنَّ تركّز السكان في أماكن محددة له آثاره السلبية المتمثلة بتقديم خسائر بشرية كبيرة في أثناء الحرب, ممّا يُهدِّد سلامة سكان الدولة وأمنها, فالتركز السكاني في تركيا ينحصر في شمال الدولة وجنوبها وغربها حيثُ الاراضي الصالحة للزراعة ووفرة المياه فقد تركز السكان في مدن وهي: إسطنبول وأزمير هاتاي, وكوجلي, وغازي

عنتاب, وبورصة, على حين ظلت مساحة شاسعة قليلة السكان ولاسيما في غرب الدولة ووسطها إذْ يُعد وسطها قلباً ضعيفاً جيوبوليتيكياً؛ بسبب ظروف البيئة الصعبة المتمثلة بوعورة سطحها وتطرف مناخها وشحة أمطارها وقلة مياهها[19], فضلاً عن أنَّه يمثل فراغاً جغرافياً لقوات الدولة وعمقاً عسكرياً للعدو إذ ما استطاع إحكام قبضته

عليه؛ لذا على تركيا تعميرها واستثمار ثرواتها المعدنية حتى لا تصبح بيد الانفصاليين الأكراد ومن ثمَّ فقدان السيطرة على أنحاء الدولة, على حين أنَّ أنتشار السكان على مساحة الدولة.

خريطة (3) التقسيم الإداري للعراق وتركيا

المصدر اعتمادا على: - الهيئة العامة للمساحة, خريطة العراق الإدارية, 6000000/1, العراق, 2013.

[19] جودة, جودة حسنين, جغرافية آسيا الإقليمية, مركز الدلتا للطباعة, الاسكندرية, 2004, ص494.

-Turkey's Statistical Yearbook 2012,Turkish Statistical Institute Ankara,2013,p:4.

وتشير التوقعات المستقبلية إلى تقارب الكثافة السكانية مستقبلاً بين الدولتين حيث قُدِّرت لعام 2023 في العراق بـ (105) نسمة/كم2 وأمّا في تركيا فقُدِّرت بـ (107) نسمة/كم2 وهذا التقارب في الكثافة العامة سيرتد إيجابياً في المستقبل الجيوبوليتيكي للعلاقة بين العراق وتركيا, وسيمنح العراق قدرة إضافية على فرض الوجود والسيطرة وإعادة التوازن بين الدولتين في المجال السكاني؛ إلّا أنَّ هذا يبقى في إطار الكثافة السكانية بشكل خاص.

ثالثاً: تركيب السكان:

هو دراسة الخصائص الديموغرافية للسكان ضمن إطار الوحدة السياسية ذكوراً وإناثاً والفئات السكانية والقوميات والديانات ونوع الأنشطة الاقتصادية وحجمها لما تُمثله من أهمية في بيان القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والجيوبوليتيكية للدولة من خلال إيضاح نسبة القادرين على العمل وحمل السلاح, ويُقسَّم التركيب السكاني إلى الأنواع الآتية وهي:

[1] التركيب العمري:

يُقصَد به توزيع السكان بحسب فئات العمر وهو يُمثل أحد أهم المؤشرات الأساسية في دراسة قوة الدولة لأنَّه يبرز الفئات العمرية القادرة على إعالة المجتمع اقتصادياً إذْ إنَّ الدولة التي تمتلك إمكانات اقتصادية ضخمة مع ارتفاع أعداد فئة الشباب لديها تكون أقوى وأنشط اقتصاديا وسياسياً وحتى عسكرياً؛ لأنَّ التركيب العمري يوضح أعداد القادرين لعمل وحمل السلاح. إذن تُقاس حيوية الدول سياسياً وجيوبوليتكياً من خلال معرفة نسبة عدد شبابها وليس عدد سكانها الإجمالي.

ويُصنَّفُ التركيب العمري إلى ثلاث فئات سكانية وهي:

فئة صغار السن (أقل من 15 عام), وفئة متوسطي السن (15 – 64 عام), وفئة كبار السن (65 فاكثر), و التي نستطيع إجمالها بما يلي:

[أ] إنَّ الفئات العمرية التي تقل عن 15 عاماً, قد بلغت (39.5%) من إجمالي سكان العراق؛ على حين تنخفض هذه الفئة العمرية في تركيا إذْ بلغت (17.3%) من إجمالي السكان وهذا النسبة المرتفعة في العراق تدل على وجود احتياط كبير من الأيدي العاملة والقوات المسلحة على حين انخفاضها في تركيا يُشير إلى أنّه لايوجد انعدام وجود الاحتياط الكافي من القوة العاملة والمسلحة, وفي الوقت نفسة تُشير تلك النسب إلى حجم الجهود التي يجب أنْ تُبذَل من الدولة, لتنمية مواردها البشرية وتوفير فرص التعليم والعمل لأبنائها ممّا قد يؤدي إلى انخفاض أجرة العامل. أما فئة كبار السن (65 فأكثر) فقد بلغت أدنى مستواها في العراق وتركيا (3%) من إجمالي السكان ومن ذلك يتضح أنَّ سكان العراق وتركيا من الشعوب الفتية ذات الهرم السكاني العريض القاعدة.

[ب] إنَّ الفئات العمرية لمتوسطي السن (15 – 64 عام) تُشكّل (57.5%) من إجمالي سكان العراق وهي نسبة مرتفعة في الإطار العام على حين بلغت (79.7%) من إجمالي سكان تركيا, وهذا الارتفاع في كلتا الدولتين له انعكاساته الإيجابية على الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية؛ لأنَّها الفئة التي تقوم بالعمل والإعالة للفئتين الأخريتين وتمثل مؤشر قوة جيوبوليتيكية للدولتين, إلّا أنَّه عند المقارنة بين الدولتين يظهر ارتفاع نسبة فئة النشيطين اقتصادياً لحساب تركيا مما يُعزّز من ارتفاع نسبة العمالة لديها والقدرة على تصدير الفائض إلى الخارج, فقد قُدِّرَ عدد السكان ممَّن هم في فئة النشطين اقتصادياً(15 – 64) عام في تركيا حوالي (61079482) نسمة عام 2013, على حين بلغت الفئة العمرية (20 – 49) عام التي ينبغي على الدولة توفير فرص العمل لهم نحو (34900197) نسمة عام 2013 وهذا العدد الكبير حمّل السلطة التركية مسؤولية توفير فرص العمل لهم وفي حال عدم توفير فرص العمل سترتفع نسبة البطالة والفقر مما ينعكس سلباً على الاقتصاد التركي وفي الوقت

نفسه له انعكاساته السياسية على استقرار الدولة؛ لذا تستطيع تركيا استغلال السوق العراقي لإيجاد فرص استثمارية ولن يتم ذلك إلّا من خلال بناء علاقات متينة مع الحكومة العراقية.

[جـ] إنَّ شكل الرسم البياني للفئات العمرية لكلتا الدولتين يتخذ شكل الهرم الذي يُسَمَّى بالهرم السكاني الفتي, بسبب ارتفاع نسبة الفئات العمرية لصغار السن في قاعدة الهرم وتدرجها باتجاه الأعلى وصولاً للفئات العمرية الأكبر سناً في قمة الهرم ذات النسبة الأقل في الهرم, ومن هذا يتضح أنَّ سكان الدولتين من الناحية الإيجابية هم من الشعوب الفتية التي تمتلك القدرة على الإنتاج وحمل السلاح مستقبلاً وأمّا من الناحية السلبية فتقع على الدولة مسؤولية توفير التعليم من جهة وفرص العمل من جهة ثانية عند بلوغهم سن العمل وفي حال عدم قدرة الدولة على ذلك سيقل المستوى التعليمي للأجيال القادمة وستنتشر البطالة.

[2] التركيب النوعي:

ويُشير إلى تقسيم السكان إلى ذكور وإناث الذي يقاس بحسب مؤشر يُعرَف بنسبة النوع أو الجنس التي تُعرَف بأنها نسبة الذكور لكل مائة من الإناث, وتأتي أهمية دراسة التركيب النوعي لسكان الوحدات السياسية لمعرفة نسبة الذكور في سن العمل ومدى مساهمة المرأة في قطاعات الدولة المتنوعة من ناحية ومعرفة نسبة الذكور في الخدمة العسكرية ومدى مشاركة المرأة فيها من ناحية ثانية لما يمثله ذلك من تأثير في قوة الدولة وعلاقاتها الخارجية[20].

أنَّ نسبة النوع في العراق مقارنة بتركيا متساوية في عدد الذكور والإناث مع وجود زيادة بسيطة في عدد الذكور تُحسَب لصالح العراق إذْ بلغت (50.9%) من إجمالي سكان العراق لعام 2013 على حين بلغت الإناث (49.1%) من إجمالي سكان العراق, وبلغت نسبة النوع في العراق حوالي (103.7%) وهي حصيلة تفوق الذكور على الإناث وتُعَدُّ هذه النسبة طبيعية لأنَّها تقع ضمن المتفق عليه عالمياً, حيث يمثل انتظام تدرج الهرم السكاني لجميع الفئات مع تفوق للذكور على الإناث, علماً أنَّ هذا مغاير للحقيقة تماماً لأنَّ النسبة لابد أنْ تكون لصالح الإناث بسبب متوسط عمر الإناث يكون أطول من عمر الذكور, وقد يعود هذا التفوق في أعداد الذكور إلى عدم دقة البيانات السكانية لأنها بيانات تقديرية. على حين بلغت نسبة النوع في تركيا (100.7%) مع تدرج الهرم السكاني بشكل شبه منتظم, علماً أنَّ المرأة التركية تشارك في عملية النهوض الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بفاعلية أكبر مقارنة بالعراق من خلال عملها في مواقع القيادية بوصفها سفيراً أو مدير منطقة أو مساعد محافظ, فهي تصنع القرار السياسي في المجتمع التركي.

يتضح ممّا تقدم أنَّ التركيب النوعي لسكان العراق وتركيا أظهر لنا بعض نقاط الضعف والقوة التي تنعكس على واقع العلاقات بين الدولتين فقد أوضح أنَّ عدد الذكور في تركيا أكثر من عدد الذكور في العراق بحوالي (2.1) مرة وهذا الفارق يُعَدُّ أحد نقاط الضعف الجيوبوليتيكي على العراق إذْ تستطيع تركيا استغلاله لصالحها في أوقات توتر العلاقات من خلال استثمار القوة السكانية العمرية والنوعية لتقوية قُدراتها العسكرية من أجل بسط نفوذها وهيمنتها باتجاه العراق.

---

[20] عباس فاضل السعدي, جغرافية السكان, الجزء (2), وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, دار الكتب للطباعة والنشر, بغداد, 2002, ص 729.

السدود المقامة على نهري دجلة و الفرات في تركيا

يعد حوض دجلة والفرات من الأحواض المائية المهمة والتي قد تعد من أهم مسببات الصراع، نتيجة تعقد المشكلة وسعي دولة المنبع(تركيا)الى استغلال هذه الثروة وبما يؤمن مصالحها السياسية والاقتصادية على حساب مصالح دول الحوض الاخرى.

ان تركيا تمتاز بغزارة مواردها المائية ، نتيجة غزارة الامطار والتي يقدر معدلها السنوي ب ٦٥٩ ملم ، فضلاً عن قلة كمية التبخر السنوي ، وتبلغ كمية الموارد المائية في تركيا نحو ٥١٨ كم مكعب سنة تشكل المياه السطحية منها ١٨٥ كم مكعب / سنة ، والمياه الجوفية ٢٣٥ كم مكعب / سنة اما الباقي وقدرة ٨٠ كم مكعب / سنة فيضيع بالتبخر لذلك فأن كمية المياه المتاحة تقدر بنحو ٤٣٨ كم مكعب سنة تتركز النسبة الكبرى من مياه تركيا في حوضي دجلة والفرات في شرقي تركيا والتي تشكل نسبة ٣٠،٤ % من اجمالي المياه السطحية في تركيا وهي ذات قدرة على توليد طاقة كهرومائية تصل الى ٥١٣٧١ ميكاواط ، والتي تولد ما مقدارة ٤٤٩ مليار كيلو واط ساعة كما تشكل القدرة الكامنة في نهري دجلة والفرات نحو ٤٧،٨ % من اجمالي القوة الكهرومائية في تركيا[21] .

هذا بدورة هيا لتركيا قوة كامنة كبيرة تستطيع تركيا من خلالها أن تؤثر على جيرانها ، لاسيما العراق من خلال قيامها بمشاريعها وبالاخص مشروع الكاب الكبير المقام على نهر دجلة والذي يعد من أهم السدود والسيطرة والخزن المائي على نهر دجلة والذي يعد من أهم مسببات الصراع والتي أصبحت تهدد العلاقات العراقية التركية وتوترها حيث يعتمد العراق بشكل شبة كامل على الموارد المائية القادمة من تركيا واي تغيير في الكميات الواردة اليه يؤثر بشكل كبير على الزراعة والصناعة في العراق فضلا عن أنه سوف يزيد من مساحات التصحر التي يعاني منها العراق في الأصل .

تشكل المياه السطحية في العراق حوالي النسبة الكبرى من مجمل مياه العراق والتي تأتي حوالي ٨٠ % % منها من تركيا ، ان اجمالي الموارد المائية العراق يبلغ ٤٢،٥٦ مليار متر مكعب والتي اغلبها مياه سطحية والتي تصل الى (٤١، ٣٥) مليار متر مكعب ، وهي بالكاد تغطي الاحتياجات المحلية والتي يتوقع ان تزداد هذه الاحتياجات بزيادة عدد السكان في العراق[22] ، يرافق هذه التوقعات سعي تركيا الى تقليل كمية هذه المياه الواردة الى العراق من خلال السدود التي انشأت على طول مسار نهري دجلة والفرات مما قد يشكل مشكلة كبيرة على العراق ولها اثار سلبية على مستقبل العلاقات بين الطرفين.

كما ان العراق يعد من الدول التي تعاني من التبعية في الموارد المائية وهذه المسالة حددت وبشكل كبير من حدود حركته حيال دول المنبع والتي أهمها تركيا ان مشكلة المياه والتبعية المائية بالنسبة للعراق بدأت بعد سعي تركيا لإنشاء مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) [23].

الذي بدأت تركيا في تنفيذه منذ عام ١٩٨١. فضلا عن ذلك يعد هذا المشروع من احد اكبر مشاريع التنمية الأقليمية في العالم فهو مشروع تنموي متكامل ومتعدد القطاعات ويشمل الزراعة والصناعة والتطوير الريفي والعمراني بما في ذلك أنشاء السدود ومحطات الطاقة فقد أقامت تركيا أكثر من ٢٠ سدا على نهري دجلة والفرات

---

[21] د. عبد الزهرة شلش العتابي, توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي , 64-65

[22] د. سامر مخيمر و خالد حجازي , أزمة المياه في المنطقة العربية , الحقائق و البدائل , عالم المعرفة عدد 209 الكويت , 1996 , ص 66

[23] د. سامر مخيمر و خالد حجازي , أزمة المياه في المنطقة العربية , الحقائق و البدائل , عالم المعرفة عدد 209 الكويت , 1996 , ص 196

وكان أهمها سد الكهربائية وقد بدأ العمل به منذ عام ١٩٦٥[24] .أتاتورك على نهر الفرات وسد اليسو على نهر دجلة ، تحاول تركيا أن تستخدم هذا المشروع لارواء ١٧ مليون دونم اضافة الى استخدامه كوسيلة ضغط سياسية على سوريا والعراق.

فضلا عن ذلك فأن سعي تركيا الى استكمال سد اليسو على نهر دجلة سوف يؤثر وبشكل كبير على كميات المياه الواردة الى العراق في هذا النهر ويتوقع ان هذه المشكلة سوف تتفاقم بشكل اكبر بعد سعي تركيا الى اكمال مخطط انشاء السدود التخزينية والمشاريع الاروائية فيها خاصة . مع الأصرار التركي على تنفيذ مشروع سد اليسو ومد جزرة اللذين سيتحكمان في تحديد كميات المياه المطلقة الى العراق وتظهر الحسابات الفنية ان حصول نقص مقداره (١)مليار متر مكعب من واردات النهر سيؤدي الى جفاف حوالي (٦٢) هكتار وان مجمل المساحات الزراعية التي ستحرم من تجهيزات المياه في تجميد مساحات زراعية تقدر بحوالي (٥٠٠) هكتار في

العراق نتيجة انخفاض الواردات ستبلغ (٦٩٠٠٠) هكتار ، كما ان المعدل السنوي للجريان الطبيعي للنهر عند الحدود العراقية قبل استكمال المشاريع التركية والسورية ٢٠،٩٣ مليار م ، ويتوقع بعد استكمال المشاريع التركية والسورية ان ينخفض المعدل السنوي للجريان ليصل الى (٧٩,٩ مليار)[25] .

ان سياسة تركيا المائية تستند الى رؤية مفادها انها تعد حوض دجلة والفرات حوضا واحدا وان النهرين عابران للحدود الدولية وليسا نهرين دوليين وبالتالي تحاول تركيا على نهري دجلة والفرات، وهذا ما يمنح الجانب التركي حق التصرف بمياه النهرين ضمن حدودها السياسية.

و يعد نهر دجلة المجرى الحيوي للعراق فهو يغذي اغلب محافظات العراق ويبلغ طوله من منبعه الى مصبه ١٩٠٠ كم منها ١٤١٥ كم داخل العراق و ٣٠٠ كم داخل الاراضي التركية وتعتمد على مياهه المحافظات (نينوى ، دهوك ، اربيل ، كركوك ، صلاح الدين . بغداد، ديالي ، الانبار ، واسط ، بابل ، الديوانية ، العمارة ، الناصرية ، البصرة) فضلا عن ان اغلب المناطق الحضرية والزراعية في هذه المحافظات بالأخص محافظة بغداد تعتمد عليه واية محاولات لتقليل مياهه سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على العراق.

أن سياسة تركيا المائية حيال العراق واثرها في تتوتر العلاقات بين الدولتين الاهتمام الأضرار الناجمة عن ذلك لكل من سوريا والعراق كما ان تركيا تحاول أن تقارن مياه دجلة والفرات بالنفط العربي لذلك تحاول بيع المياه للعرب ، فقد أصدر وزير تركي بيانا في أيلول ١٩٩٧ ذكر فيه " أن تركيا يجب أن تبيع مياها من نهري الفرات ودجلة لجيرانها في الجنوب. استخدمت تركيا هذه الورقة للتأثير على سياسة الدول المستفيدة من نهري دجلة والفرات كما رفضت اي تسوية لهذه المسألة وفقا لمبادئ القانون الدولي ، فقد وقضت الموافقة على الأتفاقية الدولية الخاصة بالاستخدامات المائية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم 1997/5/21 المتحدة في عام21

لهذا تحاول تركيا في سياستها المائية حيال العراق الى تحقيق مجموعة من المكاسب السياسية والاقتصادية

ومنها:

- تحقيق تنمية اقتصاديه لمناطقها الجنوبية التي تعاني من مشكلات واضطرابات وتدني في المستوى المعيشي مقارنة بباقي مناطق تركيا
- الضغط السياسي على العراق من اجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية .

---

[24] خليل أبراهيم الناصري , السياسة الخارجية التركية , رسالة دكتوراه (غير منشورة) ,جامعة بغداد ,كلية العلوم السياسية , 1995 , ص164

[25] د. محمد عبد صالح و م.م حسين مشتت طريو الساسة التركية تجاه العراق , مركز الدراسات السياسية و القانونية , جامعة النهرين العدد 12 , 2007 , ص 19

وتوضح ذلك منذ حرب الخليج الثانية ، فقد بدأ الاتراك الربط بين مسألة المياه ودخول العراق للكويت محاولين تبرير سياستهم المائية التي اتبعوها حيال العراق وسوريا ،وفي نفس الوقت مستغلة الوضع الناشئ عقب دخول العراق للكويت من اجل تغيير سياسات بعض الدول العربية التي وقفت مع العراق في قضية المياه حاولة تركيا مقارنة الماء بالنفط العربي فهي تريد تبادل المياه بالنفط وتعتبرها سلعتين إستراتيجيتين على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين طريقة التعامل مع كل من النفط والماء باعتبار ان النفط سلعة ناضبة اما الماء فهي متجدده وقد قارن الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل بين المياه والنفط خلال افتتاحة سد اتاتورك في يوليو ١٩٩٢ حيث قال " ان منابع المياه ملك لتركيا كما ان النفط ملك.

وتمتلك تركيا مشاريع تطوير لكل من دجلة والفرات، لكنها تولي اهتمامها الكبير إلى إنشاء المشاريع التخزينية والكهرومائية عبر أكبر مشروع اقتصادي اجتماعي تقافي متكامل تقيمه تركيا CA.P إنشاء السدود، إذ يعد مشروع جنوب شرق الأناضول الكتاب بهدف تطوير الزراعة وتحديثها في المنطقة التي يغطيها هذا المشروع، والذي بوشر العمل به مطلع عام , وقدرت تكاليفه حينذاك (31) مليار دولار، وهو المشروع الأضخم والأول الذي خطط أن يحقق التوازن المفقيود بين جنوب شرقي تركيا وبقية المناطق الأكثر تقدماً وتطوراً فيها، وأن يرفع من مستوى الرفاهية في المنطقة، وقد سعت تركيا دوماً لإيضاح ذلك لجيرانها وقد تم إنجاز هذا المشروع عام 2005 ويتكون المشروع من (47) سداً ضمن (22) مشروعاً وعدد من المشاريع الصغيرة الممتمة لها، وذلك في منطقة جنوب شرق الأناضول التي تشكل غالبية سكانها من الأكراد، وتسعى تركيا من خلال إقامة هذه

المشاريع المتعددة لإنعاش المنطقة اقتصادياً بهدف إضعاف النوايا الإنفصالية للإكراد ولكسب أصواتهم عبر البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، رغم إجلاء حوالي (170) ألف مواطن كردي من سكان المنطقة بسبب انغمار مناطقهتم بمياه خزانات المشروع، إذ جرى توطينهم في قرى جديدة بعيدة عن مناطقهم القديمة بغية تشتيتهم وبالأخص التجمعات السكانية التي تؤيد جماعات حزب العمال التركي المحظور[26].

أن لهذا المشروع جانبان:

جانب إيجابي، هو الدعم الكبير للاقتصاد التركي، وجانب سلبي، أنه يؤدي إلى إنشاء السدود التي تغمر بعض الأراضي والقرى التركية بالمياه وتشرد سكانها على حساب توفير الطاقة الكهربائية الرخيصة للمشاريع الصناعية والزراعية والخدمية في غرب الأناضول، وليس لإعمار جنوب شرق الأناضول ووجد العراق وسوريا بأن الهدف المباشر من مشروع جنوب شرق الأناضول، يكمن في أنه سيترك آثاراً سلبية على الموارد المائية لهما،

وأن الدول الأوروبية شجعت ومولت المشروع كونها كانت تهتم أن تنخرط تركيا في صراع مع العرب حول المياه - وهو ما تحقق بالفعل – حتى لا تتفرغ للصراع مع اليونان حول جزر بحر إيجة أو في قبرص في 20 شباط (1996) وقد جرى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول الذي تقدر تكاليف أكثر من ثلاثين مليارددولار بطريقة التمويل المشترك عبر مساهمة من الخزينة التركية مع الفروض الخارجية والتسهيلات التي تقدمها الدول الأوروبية وبخاصة : إيطاليا والنمسا وألمانيا، وبريطانيا وسويسرا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي، حيث تبلغ المساحة التي يغطيها المشروع) 73.863 (كم 2 تعادل عُشر مساحة تركيا تقريباً، ويروي مساحة تبلغ (1.8) مليونهكتار وتعادل (7.2) مليون دونم، ويتضمن إضافة للمشاريع الإروائية على نهري دجلة والفرات، سلسلة مجمعات سكنية وصناعية وتعليمية وصحية، كما بنيت ثمانية مطارات، وأنشئت مئات الكيلومترات من الطرق وسكك الحديد، إضافة إلى المستشفيات والمراكز الصحية.

وعندما يجري الحديث عن المشاريع المائية التركية، يكون من المناسب الوقوف عند أبرز المحطات في تلك المشاريع، وهي

---

[26] مظلوم جمال و آخرون (1995) الصراع على المياه في الشرق الأوسط , بيروت الدار العربية للدراسات و النشر و الترجمة

أولا ـ المشاريع التركية على نهر الفرات :

يبلغ طول نهر الفرات2315 كم، ويتوزع هذا الطول على الدول المشاطئة فيه، وهي: تركيا التي يجري داخل أراضيها لمسافة(400) كم، وسوريا (475 كم)، والعراق(1400 كم) بامتداد حوض كلي لمساحة، مسطحة تبلغ (5.444 ألف كم2) ، منها (5124.320) كم في تركيا بنسبة 28% وفي سوريا 75.480 كم بنسبة 17% فيما تبلغ نسبته في العراق) 40 %(بطول قدره) 177.600 (كم، وأخيراً جزء الحوض الواقع في الأراضي السعودية وهو قاحل تماماً ويبلغ طوله (66.600) كم بنسبة27 % 15.

وقد أقامت تركيا على نهر الفرات المشاريع الآتية:

سد كيبان :

وهو أول المشاريع التركية، وقد بوشر بالتخطيط له عام) 1957 (وأنجز عام 1974 بسعة خزن تقدر (30.7مليار متر مكعب، وسعة محطته الكهرومائية) 1240 (ميغاواط، ويبلغ معدل إنتاج الطاقة) السنوي 5870 مليون كيلو واط ساعة في السنة.

سد قره قاية :

تم انجاز هذا السد عام (1987) والذي تبلغ سعته الخزنية (9.54) مليار متر مكعب، وسعة محطته الكهرومائية (1800)ميغاواط، تنتج ما معدله (7500) مليون كيلو واط ساعة في السنة

سد قرقاميش :

يقع على مسافة بحدود (10)كم عن الحدود التركية السورية، وقد أعلنت تركيا عن المناقصة لإنشائه في أواخر عام (1995) ، وأنجز العمل به عام(1999) ، وتنتج المحطة الكهرومائية الملحقة به (652) كيلو واط / ساعة من الطاقة الكهربائية28.

سد أتاتورك:

يمثل هذا السد المرتكز الرئيسي لمشروع جنوب شرق الأناضول فيما يتعلق بنهر الفرات، وقد أنجز العمل فيه عام(1990) ، وبدأ يعمل منذ عام(1992) ، ويعد أكبر السدود في تركيا وتاسع أكبر سد في العالم، وتبلغ مساحة خزان السد (البحيرة الصناعية (817) (كم2، وحجم ما تخزنه من المياه يبلغ (48.5) مليار متر مكعب ويتضمن المشروع محطة كهرومائية ضخمة بسعة (2520) ميغاواط، وبطاقة انتاج سنوي (8900) مليون كيلو واط / ساعة، وتتفرع عن السد قنوات تأخذ المياه إلى مناطق خارج حوض النهر ومنها نفق أورفة

سد بيرجيك :

أنجز عام (2000) ، ويقع على مسافة تقدر بأقل من (50) كم عن الحدود التركية السورية، وترتبط بالسد محطة كهرومائية لإنتاج (3168) كيلو واط ساعة من الطاقة الكهربائية

نفق أورفة :

أنجزت المرحلة الأولى منه عام(1994) ، وهو من المشاريع المهمة ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول ويعد أكبر نفق إروائي في العالم ، فهو ينقل المياه بقوة الدفع عبر نفقين متوازيين يبلغ طولهما (26.4) كم إلى سهول أورفة وحران لإرواء مساحة تبلغ (141835) هكتار، ويبلغ أقصى تصريف للنفقين (328) متراً مكعباً في الثانية

---

[27] عاتب حبيب (2009) المياه في الشرق الأوسط الجغرافية السياسية للموارد والنزاعات القاهرة الهيئة المصرية للكتاب

[28] حرج ناجي علي (2012) المياه في العلاقات العربية – التركية , تحديات الحاضر ورهانات المستقبل الدوحة المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

ثانيا ـ المشاريع التركية على نهر دجلة :

لم تقم تركيا ببناء أي سدود أو إنشاءات من استخدام مياه نهر دجلة قبل عام(1997) ، إذ بدأت بتشغيل مشاريعها بعد ذلك العام، والتي كان من أبرزها المشاريع الآتية29:

مشروع دجلة كيرل كيزي:

أنجز هذا المشروع عام(1997) ، ويشمل سداً يـ يسمى سد دجلة بسعة خزنية مقدارها (595) مليون م3، وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (110) ميغاواط، كما يضم سد كيرال كيزي بسعة خزنية مقدارها (1.919) مليون م3، وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (94) ميغاواط، ويروي المشروع أراضي زراعية مقدارها (126080) هكتاراً على الضفة اليمنى لنهر دجلة .

مشروع باطمان:

أنجز هذا المشروع عام(1998) ، ويشمل إنشاء سد باطمان بسعة خزنية قدرها (1.75) مليار م3، ويولد طاقة كهربائية مقدارها (198) ميغاواط، وهذا المشروع مصمم لإرواء مساحة زراعية قدرها (37744) هكتاراً، بواسطة مشروعين للري السيحي ومشروع للري بالواسطة .

مشروع باطمان – سلفان:

أنجز هذا المشروع عام(1998) ، ويشمل سد سلفان بسعة قدرها (8.735) مليار م3 ، وتوليد طاقة كهربائية قدرها (150) ميغاواط، إضافة إلى سد قصرو وطاقته لتوليد الكهرباء هي (90) ميغاواط، والمشروع يروي أراضي زراعية تبلغ مساحتها (257000) هكتار بواسطة مشروعين للري السيحي ومشروعين للري باله اسطة على الضفة اليسرى لنهر دجلة.

مشروع كرزان:

يشمل إنشاء سد كرزان بسعة خزنية قدرها (449.5) مليون م3 وتوليد طاقة كهربائية قدرها (90) ميغاواط، علماً بأن المشروع يروي أراضي زراعية مساحتها (60000) هكتار.

مشروع أليسو:

وهو من أهم المشاريع على نهر دجلة، ويشمل سد اليسو بسعة خزنية قدرها (10.410) مليار م3 وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (1200) ميغاواط والطاقة الناتجة منه تبلغ (3833) كيلو واط ساعة، والمشروع مصمم لإرواء أراضي زراعية تبلغ مساحتها (3830) هكتاراً .

مشروع جزره:

ويتضمن إنشاء سد جزره بسعة خزنية قدرها (360) مليون م3 وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (240) ميغاواط، ويروي المشروع أراضي زراعية تبلغ مساحتها (121000) هكتار من خلال مشروع ري نصيبين - جزره ومشروع سهل صلوبي وهناك سد ديوه كيجيدي الذي يروي مساحة (36000) دونم وسد كوك صو الذي يروي مساحة 16000) دونم وهناك مشاريع إروائية أخرى غير منجزة .

وقد أكدت تركيا أن هدف مشروع جنوب شرق الأناضول لا يحمل أية جوانب سلبية لجيرانها العرب وإنه يستهدف أساساً تنمية المنطقة من خلال تحسين نظم الري وتوليد الطاقة الكهربائية، من أجل تخليص المنطقة من الفقر وإيصالها إلى مستوى مناطق تركيا الأخرى، إلا أن الحقيقة غير ذلك تماماً، فالمشاريع التركية هذه أثرت على الأمن الغذائي العراقي و الضغط السياسي من خلال الحقائق الأتية:

---

[29] حرج ناجي علي (2012) المياه في العلاقات العربية – التركية , تحديات الحاضر ورهانات المستقبل الدوحة المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

أولا: تتيح هذه المشاريع لتركيا أكثر من (100) مليار م3 من مياه نهري دجلة والفرات والتي تتطلب توفير كميات كبيرة في النهرين وبحدود (50-40) من الإيراد المائي السنوي لنهر دجلة، وبحدود (34%-17.5) من الإيراد الماني السنوي لنهر كما سيتضاعف المستهلك من مياه نهر الفرات عندما تستكمل متطلبات وإنشاءات مشروع جنوب شرق الأناضول كافة، وعندها سيتم التحكم بنسبة (80%) من مياه الفرات.

ثانيا: تأثير الاستخدامات التركية للمياه على نوعيتها وخصائصها، والذي ترتب عليه : زيادة الملوحة في المجاري السفلي داخل العراق لنهري دجلة والفرات بسبب راجعات المياه والبالغة نسبتها (30%) في تركيا، و(3020) في سوريا.

وتشير الدراسات إلى أن نسبة الملوحة قد تصل إلى (5.5%) أو أكثر في مياه الفرات بعد دخوله سوريا، علماً إن نسبة الملوحة المقبولة في المياه الإروائية يجب أن تكون بحدود لا تزيد على (1.5%) لأغراض الري الجيد وقلة كمية الغرين - الطين الأحمر - التي ينقلها دجلة والفرات، خاصة في موسم الفيضان نتيجة استثمار تركيا بكميات كبيرة من مياه النهرين، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل خصوبة التربة وظهور بوادر التصحر ؛ والتلوث بسبب مياه المرتجعات، لأن الفضلات تعود إلى النهرين دون معالجة مباشرة من مجالات الري في الأراضي التركية ولعدم تدويرها وإعادة خلطها مع مياه النهرين مما يؤدي إلى زيادة المشكلات الصحية في العراق.

المراجع

أولا: المصادر

١. حسام الدين جاد الرب ، الجغرافية السياسية .
٢. جودة،جودة حسنين ،جغرافية آسيا الإقليمية ،مركز الدلتا للطباعة ،الاسكندرية سنة 2004.
٣. حرج ناجي علي ،المياه في العلاقات العربية _التركية ،تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ،الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٤. عبد الرزاق حسين ،مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتكية .
٥. عبدالله سالم المالكي ،جغرافية العراق ،دار الكتب للطباعة والنشر جامعة البصرة ،البصرة ،سنه ٢٠١٠.
٦. عباس فاضل السعدي _جغرافية السكان الجزء٢ ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ،٢٠٠٢.
٧. علي محمد الحمادي ،جغرافية القارات ، دار الفكر ، سوريا ،٢٠٠٦.
٨. عاتب حبيب ، المياه في الشرق الأوسط الجغرافية السياسية للموارد والنزاعات ،القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب .
٩. العتابي ،عبد الزهرة شلش ، توجهات تركية نحو أقطار الخليج العربي.
١٠. السماك ، محمد ازهر سعيد ،الجغرافية السياسية ،بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق .
١١. مظلوم جمال وآخرون ، الصراع على المياه في الشرق الأوسط ،بيروت ،الدار للدراسات والنشر والترجمة.
١٢. نافع القصاب وآخرون ، ،الجغرافية السياسية.
١٣. يحيى الفرحان ونعيم الظاهر ،الجغرافية السياسية ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،الطبعة الاولى ،. مصر ،٢٠١٠ .

ثانياً : الرسائل والاطاريح الجامعية

١. حسن خليل حسن الحمود ، خصائص الساحل العراقي ،دراسة جغرافية ،. أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ،. جامعة البصرة ، ٢٠٠٦.
٢. خليل ابراهيم الناصري ،السياسة الخارجية التركية رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية سنه ،١٩٩٥ .

٣. روؤف رستم حمادي فياض الراجحي ، الدور الجيوبوليتكي ، المعاصر لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ،دراسة في الجغرافية السياسية ،رسالة ما جستير ، كلية الآداب ،جامعة بغداد ، سنه ٢٠٠١.
٤. رضا محمد السيد ، الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ،رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الزقازيق ،مصر ،٢٠٠٨
٥. محمد كشيش خشان الموسوي ، اثر موقع العراق الجغرافي في السياسي في مستقبل علاقته مع دول الجوار الآسيوي الجديد ، دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ،كلية الآداب جامعة الكوفة ، العراق ،٢٠١١.

ثالثاً: المجلات العلمية والدوريات

١. باسم عبد العزيز العثمان ، تطور حجم ونمو السكان إيران في إيران واثرة على الواقع الأمني لدول الحوار العربي ،شؤون إيرانية ،العدد (٢) العام الأول ،مركز الدراسات الإيرانية ، الجمعة البصرة ، ١٩٩٩.
٢. حسين الخولي ،الثقل السكاني في السودان ،مجلة البحوث والدراسات العربية ،العدد (١٧_١٨) معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،١٩٩٠
٣. سامر مخيمر وخالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية ،الحقائفق والبدائل عالم المعرفة ،عدد ٢٠٩ ،الكويت ، سنه ١٩٩٦ .
٤. محمد عبد صالح وم.م حسن مشتت طريو ، السياسية التركية تجاه العراق ،مركز الدراسات السياسية والقانونية ،جامعة النهرين ، العدد (١٢) سنه. ٢٠٠٧ .

رابعاً. : النشرات والتقارير والمجموعات الاحصائية

١. بيانات العراق ،وزارة التخطيط الجهاز المركزي *للإحصاء* ،المجموعة الاحصائية السنوية 2012-2013. ، العراق ،2014 .
العراق ، تقديرات سكان العراق ، دائرة أحصاء البصرة ، الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط ، 2013 .
٢. بيانات تركيا لعامي 2003-2012 .
٣. وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، الأطلس الاحصائي الزراعية/ خارطة الطريق للتنمية الزراعية ، (الاقتصاد الأخضر) ،مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء ، العراق ، سنه ٢٠١١ .

- Turkeys statistical yeer book 2012
- Turkish statistical institute, Ankara 2013
- political map of the world, Australia,2007
- Richard,muir, modern political Geography, the Macmillan press ltd . London,1975.